مدى الرقابة القضائية
على دستورية القوانين الانتخابية
سة مقارنة تشريعية فقهية قضائية

دكتور

زكريا المصري

وراه في القانون العام و العلوم الإدارية و السياسية

كلية الحقوق جامعة القاهرة

دار الفكر والقانون

شارع الجلاء- أمام بوابة الجامعة

المنصورة- برج أية

تليفون : ٠٥٠ ٢٢٣٦٢٨١ - محمول : ٠١٠٠٦٠٥٧٧٦٨

مدى الرقابة القضائية

على دستورية القوانين الانتخابية

دراسة مقارنة تشريعية فقهية قضائية

جامعة امحمد بوقرة - بومرداس
المكتبة الجامعية
Université M'Hamed Bouguerra - BOUMERDES

دكتـــور

زكريـــا المصـــري

دكتوراه في القانون العام والعلـــوم الإدارية والسياسية
كلية الحقـــوق جامعة القاهرة

جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس
Université M'hamed Bougara - Boumerdes
المكتبة الجامعية
رقم الجرد: 01.00.53.6

جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس ٢٠١٢
Université M'hamed Bougara - Boumerdes
المكتبة الجامعية
رقم الجرد: 34.24.41
01 Ex

دار الفكر والقانون
المنصورة
ت : ٠٥٠/٢٢٣٦٢٨١
محمول: ٠١٠٠٦٠٥٧٧٦٨

الفهـرس

الموضوع	الصفحة
المقدمـــــة	٧
البـاب الأول: الرقابـة القـضائية عـلى دسـتورية النـصوص القانونيـة المنظمـة للإنتخابات المحلية والنقابات المهنية	١١
الفصل الأول : الرقابة القضائية على دستورية النصوص القانونية المنظمة للانتخابات المحلية	١١
أ- الرقابة الإدارية والقضائية على إجراءات القيد فى الجداول الانتخابية	١٥
ب- أسلوب انتخاب أعضاء المجالس الشعبية المحلية فى مصر	١٦
١- الجمع بين الإنتخاب بالقوائم الحزبية (بالأغلبية المطلقة) ونظام الإنتخاب الفردى	١٧
٢- الأخذ بنظام الإنتخاب الفردى فقط بعد صدور حكم المحكمة الدستورية العليا فى ٣ فبراير ١٩٩٦	١٨
ج- نقد أسلوب انتخاب أعضاء المجالس الشعبية المحلية فى مصر	٢٣
الفصل الثانى : الرقابة القضائية على دستورية النصوص القانونية المنظمة لانتخابات أعضاء مجالس النقابات المهنية :	٢٩
المطلب الأول : الطبيعة القانونية للنقابات المهنية	٣٢
الرأى الأول : النقابة المهنية شخصاً معنوياً من أشخاص القانون الخاص	٣٣
الرأى الثانى : النقابة المهنية منظمة شبه عامة تدخل فى عداد المنظمات التى تطبق عليها أحكام القانون المهنى	٣٥
الرأى الثالث : الراجح النقابات المهنية أشخاص إدارية من أشخاص القانون العام	٣٦
المطلب الثانى : الرقابة القضائية على إجراءات انتخاب أعضاء مجالس النقابات المهنية	٤٠

الموضوع	الصفحة
الفرع الأول : إجراءات القيد فى الجدول العام للنقابات المهنية (تشكيل الجمعية العمومية) وتحديد لجان الانتخاب	٤٤
الفرع الثانى : إجراءات شروط الترشيح لعضوية مجالس النقابات المهنية ودعوة الجمعيات العمومية لانتخاب أعضائها	٥٣
الفرع الثالث : إجراءات العملية الانتخابية (بالمعنى الفنى الدقيق) لانتخاب أعضاء مجالس النقابات المهنية	٦٤
الفرع الرابع : إجراءات إعلان نتيجة انتخاب أعضاء مجالس النقابات المهنية	٦٨
المطلب الثالث : تقييم قانون النقابات المهنية الموحدة رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ وتعديلاته بالقانون رقم (٥) لسنة ١٩٩٥	٧٢
الانتقادات الموجهة لنصوص قانون النقابات المهنية الموحد رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ وتعديلاته	٧٢
أولاً : مخالفة قانون النقابات المهنية الموحد رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ لمبدأ الديمقراطية	٧٤
ثانياً : مخالفة قانون النقابات المهنية الموحد رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ لمبدأ الفصل بين السلطات	٧٦
ثالثاً : مخالفة قانون النقابات المهنية رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ لمبدأ المشروعية الدستورية	٧٨
رابعاً : مخالفة قانون النقابات المهنية الموحدة رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ لفلسفة التشريع القانونى	٧٩
خامساً : مشكلة الإسقاط الجماعى لأعضاء مجالس النقابات المهنية المنتخبة من الجمعية العمومية ، عن طريق فرض الحراسة القضائية	٨٠
١- الأساس القانونى لحكم فرض الحراسة القضائية على نقابة المهندسين	٨١
٢- الأساس القانونى لحكم فرض الحراسة القضائية على نقابة المحامين	٨٢

الموضوع	الصفحة
٣- الانتقادات الموجهة للإسقاط الجماعى لأعضاء مجالس نقابات المحامين والمهندسين عن طريق فرض الحراسة	٨٣
أ- فرض الحراسة القضائية على النقابات المهنية يتعارض مع طبيعتها بكونها أشخاص إدارية من أشخاص القانون العام	٨٤
ب- لا ولاية للمحاكم المدنية فى فرض الحراسة القضائية على النقابات المهنية	٨٧
ج- فرض الحراسة القضائية على النقابات المهنية نكبة دستورية وقانونية تتعارض مع مبدأ الديمقراطية	٨٩
المطلب الرابع : الرقابة القضائية على دستورية النصوص القانونية المنظمة لانتخابات أعضاء مجالس النقابات المهنية	٩٦
أولاً : اختصاص المحكمة الدستورية العليا بنظر الطعن فى دستورية النصوص القانونية المنظمة لانتخابات أعضاء مجالس النقابات المهنية	٩٧
ثانياً : مخالفة نصوص المادتين الثانية والثالثة من قانون النقابات المهنية الموحد رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ لمبدأ المشروعية الدستورية	٩٩
ثالثاً : مخالفة القانون ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ الخاص بقانون النقابات المهنية الموحد لنص المادة (١٩٥) من الدستور التى أوجبت العرض على مجلس الشورى باعتباره من القوانين المكملة للدستور	١٠٣
الباب الثانى: الرقابة القضائية على دستورية النصوص القانونية المنظمة للإنتخابات البرلمانية فى فرنسا ومصر	٢٠٥
الفصل الأول : الرقابة القضائية على دستورية النصوص القانونية المنظمة للانتخابات البرلمانية فى فرنسا :	١٠٧
أ- الرقابة الإدارية ورقابة القضاء الإدارى على إجراءات القيد فى الجداول الانتخابية فى فرنسا	١٠٩

الموضوع	الصفحة
ب- رقابة المجلس الدستورى على إجراءات تحديد الدوائر الانتخابية فى فرنسا	١١٢
ج- رقابة المجلس الدستورى على قرار دعوة الناخبين	١١٥
- مدى الرقابة القضائية على قرار دعوة الناخبين فى فرنسا	١١٧
- مبررات اختصاص المجلس الدستورى بالطعن على قرار دعوة الناخبين قبل إعلان نتيجة الانتخابات	١١٩
د- رقابة المحكمة الإدارية على إجراءات الترشيح للانتخابات البرلمانية فى فرنسا	١٢٢
هـ- رقابة المجلس الدستورى على إجراءات التصويت والفرز وإعلان نتائج الإنتخابات البرلمانية فى فرنسا	١٢٤
١- رقابة المجلس الدستورى لتحقيق ضمانات العملية الانتخابية	١٢٧
- تأمين العملية الانتخابية	١٢٨
- سرية العملية الانتخابية	١٢٩
٢- رقابة المجلس الدستورى على إجراءات الفرز وإعلان نتائج الانتخابات	١٣٠
- قاعدة إلغاء الانتخابات إذا أثرت أوجه الطعون على نتيجتها	١٣١
- قضاء المجلس الدستورى بعدم إلغاء الانتخابات لأن أوجه الطعون لم تؤثر على نتيجتها	١٣٤
٣- مدى سلطة المجلس الدستورى عند الفصل فى الطعن(إبطال العضوية - تعديل النتيجة)	١٣٥
- الطبيعة القانونية للمجلس الدستورى	١٣٧
الاتجاه الأول : الطبيعة السياسية للمجلس الدستورى (المعيار الشكلى)	١٤٠
الاتجاه الثانى : الطبيعة السياسية والقضائية للمجلس الدستورى (المعيار الشكلى - المعيار الموضوعى)	١٤٣

الموضوع	الصفحة
الاتجاه الثالث : الطبيعة القضائية للمجلس الدستورى (المعيار الموضوعى)	١٤٣
- **ترجيح الاتجاه الثالث** والرد على حجج الاتجاهات الأخرى	١٤٥
- مدى فعالية الرقابة على إجراءات انتخاب أعضاء البرلمان فى فرنسا	١٤٩
الفصل الثانى : الرقابة القضائية على دستورية النصوص القانونية للانتخابات البرلمانية فى مصر	١٥٧
المطلب الأول الرقابة القضائية على دستورية النصوص التشريعية المنظمة للإجراءات الانتخابية البرلمانية	١٦١
- **المرحلة الأولى** : حكم المحكمة الدستورية العليا الصادر فى ١٦/ ٥/ ١٩٨٧ فى القضية رقم ٦ ق دستورية ، بعدم دستورية المواد الخامسة مكرر والسادسة فقرة (١) والسابعة عشرة فقرة (١) من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣	١٦٤
- **المرحلة الثانية** : حكم المحكمة الدستورية العليا الصادر بجلسة (١٥) أبريل ١٩٨٩ فى القضية رقم ٢٣ لسنة ٨ ق دستورية بعدم دستورية المادة (٧) والفقرة الأولى من المادة (٨) والمادة (١٠) والفقرتين الأولى والثانية من المادة (١٢) من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ فى شأن مجلس الشورى قبل تعديله بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٩	١٦٦
- **المرحلة الثالثة** : حكم المحكمة الدستورية العليا بجلسة ١٩ مايو سنة ١٩٩٠ فى القضية رقم ٣٧ لسنة ٩ ق دستورية بعدم دستورية المادة الخامسة مكرر من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٨٢ فى شأن مجلس الشعب المعدل للقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ فيما تضمنه من النص على أن يكون لكل دائرة عضو واحد يتم انتخابه عن طريق الانتخاب الفردى ويكون انتخاب باقى الأعضاء الممثلين للدائرة عن طريق الانتخاب فى القوائم الحزبية	١٦٨
المطلب الثانى مدى أثر حكم المحكمة الدستورية العليا فى مجال الانتخابات	١٧١
- **الاتجاه الأول** : الأخذ بما ورد فى حيثيات الحكم والمنطوق	١٧٦

الموضوع	الصفحة
- حجج الفقهاء الدستوريين ورجال السياسة قبل صدور الحكم	١٧٧
-حجج الفقهاء الدستوريين ورجال السياسة بعد صدور الحكم	١٨٢
أ- مدى الأثر الرجعى للحكم بعدم الدستورية	١٨٦
ب- الحجية للمنطوق والأسباب معاً	٢٠٣
ج- كيفية إعمال آثار الحكم بالنسبة لأعمال المجلس السابقة على نشره	٢٠٧
د- الوضع القانونى لأعضاء مجلس الشعب (فكرة الموظف الفعلى)	٢١٠
هـ- كيفية تنفيذ حكم المحكمة الدستورية العليا	٢١١
- **الاتجاه الثانى :** الأخذ بمنطوق الحكم دون الحيثيات	٢٣٩
- رأينا فى ترجيح الاتجاه الأول (الأخذ بمنطوق وحيثيات الحكم)	٢٥٩
الأساس الأول : النكسة القانونية والدستورية بعدم دستورية القوانين والنصوص القانونية فى مصر نكسة شاملة وواسعة	٢٧٢
الأساس الثانى : الأساس العملى بتنفيذ حكم المحكمة الدستورية العليا بأثر رجعى (فى أحوال رد جميع الضرائب المحصلة من العاملين بالخارج استناداً للحكم بعدم دستورية القانون ٢٢٩ لسنة ١٩٨٩)	٢٨١
الأساس الثالث : ارتباط منطوق الحكم بحيثياته	٢٨٤
الأساس الرابع : مبدأ المشروعية الدستورية تحتم القول بالبطلان واستمرارية مسلسل البطلان من أحكام القضاء الإدارى إلى أحكام الدستورية العليا	٢٨٦
-محاولات الحد من سلطة واختصاصات المحكمة الدستورية العليا والرد عليها	٢٩١
-الحلول والتوصيات اللازمة لتدرك تكراراً النكسة القانونية والدستورية	٢٩٨

الموضوع	الصفحة
المطلب الثالث التعديلات التشريعية على آثار الأحكام التى تصدرها المحكمة الدستورية العليا	٣٠٢
أولاً : مضمون التعديل	٣٠٢
ثانياً : مبررات التعديل الثابتة بالمذكرة الإيضاحية	٣٠٤
الباب الثالث : دراسته تطبيقية للرقابة القضائية على دستورية النصوص القانونية المنظمة للانتخابات فى مصر	٣٠٥
الفصل الأول : الطعون فى دستورية نصوص القوانين واللوائح الانتخابية التى تثار من خلال الإجراءات الانتخابية المحلية	٣٠٧
- **التطبيق القضائى الدستورى الأول** فى مجال الانتخابات المحلية	٣٠٧
- عدم دستورية انتخابات أعضاء المجالس الشعبية المحلية بنظام القوائم الحزبية أسانيد الحكم وتقييمه	
- **التطبيق القضائى الدستوري الثانى** فى مجال الانتخابات المحلية عدم دستورية انتخابات عضو واحد فى كل مجلس من المجالس الشعبية المحلية بطريق الانتخاب الفردى ، وانتخاب باقى أعضائه عن طريق القوائم الحزبية .	٣١١
الفصل الثانى : الطعون فى دستورية نصوص القوانين الانتخابية التى تثار من خلال الإجراءات الانتخابية للتنظيمات النقابية المهنية	٣١٤
- التطبيق القضائى الدستورى فى مجال الانتخابات النقابية المهنية :	٣١٤
-عدم دستورية إنهاء مدة نقيب المحامين وأعضاء مجلس النقابة قبل نهاية مدة العضوية من غير طريق هيئة الناخبين الممثلة فى الجمعية العمومية	٣١٤

الموضوع	الصفحة
الفصل الثالث : الطعون فى دستورية نصوص القوانين الإنتخابية التى تثار من خلال الإجراءات الإنتخابية البرلمانية	٣١٧
أولاً : عدم دستورية إنتخابات أعضاء البرلمان.	٣١٨
ثانياً : المبادئ العامة التى أرستها المحكمة الدستورية العليا فى مجال عدم دستورية نصوص القوانين الإنتخابية البرلمانية.	٣٢٠
ثالثاً : تقييم أحكام المحكمة الدستورية العليا فى مجال نصوص القوانين الإنتخابية البرلمانية.	٣٢٢
الخاتمة	٣٢٥
النتائج والتوصيات	٣٢٩
قائمة المراجع	٣٣٩
المحتويات	٣٤٥